محاسبة عقود التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4)

أ.زواتنية عبد القادر د.بوفليح نبيل
جامعة الشلف

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الصناعة التأمينية، خاصة في ظل إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أول معيار محاسبي سنة 2004 يتناول المحاسبة في شركات التأمين، وهو(IFRS 4) عقود التأمين، حيث يعتبر هذا المعيار المحاسبي خطوة هامة في مجال توحيد المحاسبة في شركات التأمين على المستوى الدولي، حيث يعمل هذا المعيار على مساعدة مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين على تحديد مقدار، توقيت وعدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية الناشئة من عقود التأمين في المستقبل.

الكلمات الدالة: معايير الإبلاغ المالي الدولية، عقود التأمين، IFRS4، القيمة العادلة.

Abstract:

This research paper aims to present the importance of applying the international financial reporting standards in the insurance industry, especially when the International Accounting Standards Board (IASB) issued the first accounting standard in 2004 which deals with the accounting in the insurance companies, is called (IFRS 4)Insurance contracts, This accounting standard is considered as an important step in the field of accounting standardization in the insurance companies at the international level, in which this standard works to help the users of financial statements for insurance companies to determine the amount, timing and uncertainty associated with the cash flows arising from insurance contracts in the future.

Key words: international financial reporting standards, insurance contracts, IFRS4, fair value.

مقدمة:

لقد فرضت متطلبات العولمة الاقتصادية إيجاد معايير محاسبية موحدة، خاصة في ظل اختلاف طرق القياس والاتصال المحاسبي من بيئة لأخرى، الأمر الذي تطلب من الهيئات المحاسبية الدولية بذل عدة جهود للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة الاقتصادية العالمية، حيث كللت هذه الجهود في تبني المعايير المحاسبية الدولية، والتي تعتبر كلغة محاسبية مفهومة تساير ديناميكية الأنشطة الاقتصادية العالمية، ولقد أخذت الصناعة التأمينية اهتمام واسع ضمن مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويعكس هذا التوجه الأهمية التي يوليها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB*) بالمحاسبة في شركات التأمين، وذلك من خلال إصداره أول معيار محاسبي يتعلق بالمحاسبة عن عقود التأمين، وهو عقود التأمين سنة 2004، حيث يعتبر هذا المعيار المحاسبي خطوة هامة لتطوير المحاسبة في شركات التأمين، خاصة في مجال تقييم المخاطر الناجمة عن عقود التأمين، إضافة إلى إعطاء نظرة مستقبلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين، وهذا ما يسمح لهم بترشيد قراراتهم الاقتصادية.

أولا- إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هو أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4) على محاسبة عقود التأمين؟

ثانيا- أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية محاسبة عقود التأمين في ظل التوجه نحو تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) عقود التأمين، والذي ينتظر منه آثار إيجابية فيما يخص الاعتراف والقياس المحاسبي، إضافة إلى العرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، وهذا يعكس جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير الصناعة التأمينية.

ثالثا- أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في أهمية توحيد طرق القياس، العرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، مما ينعكس إيجابا على القابلية للفهم، الشفافية والمقارنة للقوائم المالية لشركات التأمين على المستوى الدولي، الأمر الذي يعظم منفعة مستخدمي هذه القوائم المالية، وهو الهدف المبتغى من وراء إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) عقود التأمين.

رابعا- الدراسات السابقة: لقد حضي موضوع الصناعة التأمينية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية باهتمام كبير سواء من طرف الأكاديميين أو المهنيين، ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

1- دراسة عيسى هاشم حسن، أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين- دراسة تطبيقية في سورية-، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق بسوريا، عام2011.

2- دراسة "French Ilze, Greyling Quinton" بعنوان:

" IFRS4 Insurance contracts Phase II: The revolution in insurance accounting"، الدراسة عبارة عن مقالة منشورة في مجلة "accounting sa"، جنوب إفريقيا، 2007.

3- دراسة "Deborah L.Lindberg, Deborah L.seifert" بعنوان:

A New Paradigm of Reporting on the Horizon International Financial Standards (IFRS) "Reporting

" and Implications for the Insurance Industry، الدراسة عبارة عن مقالة منشورة في مجلة journal of Insurance Regulation"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.

4- دراسة شركة إعادة التأمين السويسرية Swiss Re Company عام 2004 بعنوان:

" The Impact Of IFRS On The Insurance Industry"

5- دراسة شركة KPMG العالمية عام 2006 بعنوان:

"Implementing IFRS in The Insurance Industry: Obsarvations and lessons for the future".

خامسا- محاور الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم تناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وعقود التأمين.

المحور الثاني: محاسبة عقود التأمين في ظل المرحلة I من (IFRS 4).

المحور الثالث: محاسبة عقود التأمين في ظل المرحلة II من (IFRS 4).

المحور الأول: الإطار النظري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وعقود التأمين

أولا- الإطار النظري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

لقد فرضت التغيرات الاقتصادية الدولية على المتعاملين الاقتصاديين الدوليين على إيجاد قواعد محاسبية موحدة تخدم أهداف هؤلاء المتعاملين، حيث تتمثل تلك القواعد المحاسبية في المعايير المحاسبية الدولية، حيث تغطي هذه المعايير المحاسبية مختلف الجوانب المتعلقة بالقياس، العرض والإفصاح للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات والحكومات، وهذا ما يسهل ويطور مسار العولمة الاقتصادية.

1- مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

- المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية، الوضعية والمحددة يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة .(محمد المبروك أبو زيد، 2005، ص58).

- تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث والمعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرافقة للقوائم المالية .(مداني بن بلغيث، 2002، ص53).

- كما تعبر المعايير المحاسبية الدولية على مجموعة القواعد المحددة بشأن طريقة تسجيل، تبويب وتقديم المعلومة المالية، حيث تساعد هذه القواعد معدي القوائم المالية بالاستجابة لمتطلبات مختلف مستخدمي المعلومة المالية، خاصة الأطراف الخارجية، وذلك من خلال ضمان أن المعلومة المالية التي يتم إيصالها ملائمة وموثوقة. (karim mhedhbi, 2010, p12).

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تصدر عن هيئة رسمية بهدف تنظيم وضبط العمل المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.

2- الضغوط باتجاه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: هناك ضغوط عديدة باتجاه التوحيد المحاسبي الدولي منها (عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، 2003، ص7):

- الزيادة الدولية في التجارة والمبادلات الاقتصادية: إن زيادة التبادلات التجارية على المستوى الدولي يتطلب معايير وأسس للقياس والإبلاغ المحاسبي، كذلك من متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية؛

- الحاجة المتزايدة إلى رأس المال: لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها، ولكي تعرض هذه الشركات أسهمها وسنداتها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرون والمقرضون؛

- زيادة الاندماج الدولي للأسواق، العمل، رأس المال والتكنولوجيا إذ تتطلب تلك لغة مشتركة مفهومة على مستوى العالم؛

- اعتماد الاتحاد الدولي للبورصات (IOSCO***) معايير المحاسبة الدولية وكان قد حدد آذار 1998 كموعد نهائي ليوصي الاتحاد قبولها على المستوى الدولي واستخدامها كأساس لإدراج الأسهم والسندات في الأسواق المالية عبر الحدود، وقد تبنى هذا الاتجاه إعلان دبي باعتماد معايير المحاسبة الدولية.

3- أهداف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: تهدف عمليات التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي إلى مواءمة النظم المحاسبية مع المستجدات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، أي مسايرة التغيرات الاقتصادية وترجمة هذه التغيرات محاسبيا، وبالتالي فإن عملية التوحيد المحاسبي الدولي تهدف إلى (عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، 2011، ص8):

- توحيد السياق المحاسبي الذي يمثل سلسلة الإنتاج التي تبدأ من مستندات ووثائق الإثبات وتنتهي بالقوائم الختامية، ويهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية من خلال إتباع معايير تتحرى الدقة؛

- توحيد المنتج المحاسبي الذي يتمثل أساسا في القوائم المالية الختامية، حيث أن عدم تجانس مستخدمي هذه القوائم المالية وإمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم، حتى تتم الإجابة على أكبر قدر من احتياجاتهم.

4- مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: إن لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عدة مزايا، والتي تتمثل في (عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، مرجع سبق ذكره، ص8):

- قابلية مقارنة القوائم المالية المعدة في بلدان مختلفة وتؤدي تلك إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض؛

- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية، إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج أعمالها من خلال إنتاج قوائم مالية موحدة؛

- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات، فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها؛

- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة؛

- كما يؤدي التوحيد إلى اختصار الزمن والجهد للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي أنجزت المعايير الدولية.

5- حدود تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: إن عملية التوحيد المحاسبي باعتبارها الخطوة الهامة في إرساء توافق الأنظمة المحاسبية بغية إيجاد لغة موحدة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتجهة نحو الانفتاح، وتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمار، تصطدم بعدة عوائق، حيث نذكر أن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكانية تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توافرها في الوحدات الاقتصادية، كذلك فإن القواعد والمبادئ المحاسبية لابد أن يتم تطبيقها في ظل توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة لأخرى أو من محيط إلى آخر، كما أن غياب خاصية التجديد للمعايير المحاسبية من خلال غياب وظيفة الاتصال بين هيئات التوحيد والأطراف المستقبلة للمعايير للوقوف عند درجة القبول والتبني للمعايير من طرف هؤلاء، وكذلك الوقوف عند احتياجات هذه الأطراف من الحلول للمشاكل التي تواجهها زاد من حدة هذا المشكل لأننا أصبحنا في وضعية شبه قطيعة بين الهيئات المكلفة بالتوحيد والأطراف المعنية بها (المؤسسات)، كما أن المعايير المحاسبية الدولية سوف يكون لها نتائج اقتصادية على مختلف الأطراف، لأن الاختيارات المحاسبية المفروضة من قبل هيئات التوحيد من الممكن أن تؤثر على القرارات المالية للمؤسسة. (مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص55).

ثانيا- الأسس النظرية لعقود التأمين:

1- نشأة عقود التأمين:

لقد ظهرت أولى أشكال التأمين البدائي عند الرومان، والذي سمي بالقرض البحري، والذي بمقتضاه يقوم المقرض بمنح مالك السفينة أو الشحنة مبلغا من المال مقابل معدل فائدة مرتفع، ويتم الاتفاق بينهما على أنه إذا وصلت السفينة أو الشحنة إلى ميناء الوصول سالمة يحصل المقرض على قيمة القرض والفوائد المرتفعة، ولكن في حالة عدم وصول السفينة سالمة يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده، واستمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى، وظهر التأمين على الحياة في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، حيث تطلب الأمر التأمين على حياة قبطان السفينة والبحارة، وظهرت أهمية تأمين الحريق بعد حريق لندن الشهير عام 1666 الذي دمر 85% من مباني المدينة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بخطر الحريق، وفي بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام بتأمين وسائل النقل نفسها من أخطار التصادم والسرقة والحريق، حيث ظهر تأمين السيارات وتبعه تأمين الطيران، وبالنسبة للتأمين الاجتماعي، فقد ظهر بهدف حماية الطبقة

العاملة من أخطار الوفاة والعجز والشيخوخة والمرض وإصابات العمل التي كانت تؤدي إلى انقطاع دخل العامل. (مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، 2000، ص ص: 57-59).

2- تعريف عقود التأمين:

لقد عرف القانون المدني السوري في المادة 713 منه عقد التأمين على أنه:" عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك لقاء قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن". (عيسى هاشم حسن، 2011، ص29).

وعرفت المادة 747 من القانون المدني المصري عقد التأمين بالتعريف نفسه، وكذلك فعل القانون المدني العراقي والأردني مع تعديل طفيف (عيسى هاشم حسن، نفس المرجع، ص29)، كما نصت المادة 619 من القانون المدني الجزائري (المادة 619 من القانون المدني الجزائري) على نفس التعريف الذي قدمته المادة 713 من القانون المدني السوري والمتعلق بتعريف عقد التأمين.

في حين عرفه القانون الأمريكي بأنه:" عقد يتعهد بمقتضاه شخص بتعويض شخص آخر عن خسارة أو تلف أو مسؤولية تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مقدما" (عيسى هاشم حسن، مرجع سبق ذكره، ص29).

مما سبق نستنتج أن عقد التأمين يتكون من العناصر التالية:

المؤمن: وهو الطرف الأول في عقد التأمين والمتمثل في شركة التأمين التي تلتزم بتعويض المؤمن له أو المستفيد في حال تحقق الخطر المبين في العقد.

المؤمن له: وهو الطرف الثاني في عقد التأمين، والذي يلتزم بدفع الأقساط للمؤمن (شركة التأمين)، مقابل حمايته من الأخطار التي تصيبه في شخصه أو أمواله.

المستفيد: وهو الطرف المستفيد من التعويض الذي تدفعه شركة التأمين، وقد يكون هو المؤمن له نفسه.

القسط: وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن (شركة التأمين)، وغالبا ما يكون سنويا.

الخطر: وهو عبارة عن حدث مستقبلي غير مؤكد، وحدوثه يكون خارج نطاق إرادة الطرفين.

التعويض: وهو المبلغ الذي تدفعه شركة التأمين إلى المؤمن له، وذلك عند تحقق الخطر المبين في العقد.

3- خصائص عقود التأمين: يتميز عقد التأمين بالخصائص التالية (الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، 1429ه، ص ص:18-19):

- أنه عقد ملزم للطرفين: حيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط التأمين، في حين يلتزم المؤمن (شركة التأمين) بدفع التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه.

- أنه عقد معاوضة: حيث أن كلا الطرفين يأخذ مقابلا لما أعطى، فشركة التأمين تأخذ أقساط التأمين مقابل تعويض المؤمن له عند وقوع الخطر، أما المؤمن له فيحصل على مبلغ التعويض من شركة التأمين إذا وقع الخطر مقابل الأقساط التي يدفعها لشركة التأمين.

- أنه عقد احتمال (عقد غرر): حيث أن كلا الطرفين (شركة التأمين والمؤمن له) لا يعرفا وقت وقوع الخطر، حيث أن وقوع الخطر يكون خارج نطاق الطرفين.

- أنه عقد إذعان: حيث أن أحد طرفي العقد ضعيف وهو المؤمن له، والطرف الآخر قوي وهو شركة التأمين، حيث يجب على المؤمن له أن يقبل الشروط التي تضعها شركة التأمين حتى ولو كانت جائرة من وجهة نظره.

4- المبادئ التي تخضع لها عقود التأمين: يخضع عقد التأمين كغيره من العقود إلى العديد من المبادئ، والتي تتمثل في (محمد جودت ناصر، 1998، ص ص: 33-45):

- مبدأ منتهى حسن النية: ويقضي هذا المبدأ بأن يقوم المؤمن له بالإفصاح لشركة التأمين عن كل الحقائق والأمور المتعلقة بالخطر المراد التأمين ضده قبل وأثناء سريان عقد التأمين بصدق وأمانة وبصورة صحيحة.

- مبدأ المصلحة التأمينية: ويقضي بأن صحة عقد التأمين تتوقف على أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية من وراء الشيء موضوع التأمين.

- مبدأ السبب القريب أو المباشر: ويعني أنه تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن له إذا كان وقوع الخطر ناجم عن أسباب مباشرة مغطاة في عقد التأمين.

- مبدأ التعويض: ويقضي بأنه في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده، فإن شركة التأمين تلتزم بتعويض المؤمن له عن الخسارة الفعلية التي لحقت به وفقا للشروط الواردة في عقد التأمين.

- مبدأ الحلول: ويعني أن تحل شركة التأمين محل المؤمن له بالرجوع إلى محدث الضرر في جميع الحقوق والدعاوي ومطالبته بمبلغ التعويض.

- مبدأ المشاركة: ويعني في حال قيام شخص ما بالتأمين لدى أكثر من شركة تأمين في نفس الوقت، فإن شركات التأمين جميعا يشتركون في دفع التعويض المستحق إذا لحقت الخسارة بالمؤمن له.

5- الشروط الأساسية والفنية لعقود التأمين: لابد لعقد التأمين لكي يكون سليما أن يحقق عددا من الشروط، منها ما هو أساسي ومنها ما هو فني (عيسى هاشم حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31-33):

-الشروط الأساسية لعقد التأمين: تتلخص الشروط الأساسية لعقد التأمين في أن الخطر القابل للتأمين هو خطر احتمالي غير محقق الوقوع، بمعنى أنه قد يقع وقد لا يقع، ومن جهة أخرى هذا الخطر محتمل الوقوع مستقبلا، أي محتمل الوقوع خلال مدة التأمين، ومن جهة ثالثة فإن تحقق الخطر ليس له علاقة بإرادة أحد أطراف العقد، أي خارج نطاق إرادة الطرفين.

-الشروط الفنية لعقد التأمين: إن أبرز الشروط الفنية في عقد التأمين هو إمكانية القياس الكمي لمبلغ التأمين الذي يعتبر ركنا أساسيا من أركان عقد التأمين، وذلك حتى يسهل على شركة التأمين تغطيته وإبرام عقد التأمين على أساسه، ومن جهة أخرى يجب أن تكون الخسارة التي تلتزم شركة التأمين بالتعويض عنها قابلة للتقييم، والشرط الفني الأخير لسلامة عقد التأمين هو تطبيق شركة التأمين لنظرية الأعداد الكبيرة عند تسعير خطر التأمين، والتي تقضي بزيادة عقود التأمين وتوسيع قاعدة المتعاقدين، لكي تتمكن شركة التأمين من تقليل الانحرافات الكبيرة بين نتائجها الفعلية وتوقعاتها بما يضمن لها الاستقرار في عملها والاستمرار في مواجهة التزاماتها.

المحور الثاني: محاسبة عقود التأمين في ظل المرحلة I من (IFRS 4)

لقد صدرت المرحلة I من مشروع (IFRS 4) سنة 2004، ومنذ 01 جانفي 2005، فإن المؤسسات الأوروبية المدرجة في البورصة خاضعة لإلزام نشر حساباتها المدمجة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن (L'IASB)، وذلك بتطبيق القانون رقم 2002/1606 للبرلمان الأوروبي.

أولا- أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (L'IASB) من خلال تطبيق المرحلة I من (IFRS 4): تتمثل أهداف (L'IASB) من خلال تطبيق المرحلة I من (IFRS 4) في (louis pierart, 2011, p09):

- إدخال تحسينات محدودة للتطبيقات المحاسبية لعقود التأمين؛
- تجنب التغييرات الكبيرة والتي يجب إلغاؤها في المرحلة II من مشروع (IFRS 4)؛
- الحصول من شركة التأمين على المعلومات الخاصة بعقود التأمين.

ثانيا- نطاق تطبيق المرحلة I من (IFRS 4): يطبق (IFRS 4) المرحلة I على عقود التأمين، عقود إعادة التأمين وعقود الاستثمار، وفي إطار هذه المرحلة فإن عقود الاستثمار ليس لها ميزة المشاركة في الأرباح التقديرية (régine onomo, 2011, p28).

لقد عرف معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) عقد التأمين على أنه:" العقد الذي بواسطته يقبل طرف يسمى شركة التأمين خطر تأمين هام من طرف آخر هو المؤمن له، وذلك بالتعهد بتعويض المؤمن له أو أي مستفيد آخر من العقد، إذا وقع للمؤمن له حدث مستقبلي غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) يؤثر بشكل سلبي على المستفيد من العقد" (valérie kervazo, 2008-2009, p28).

يعرف خطر التأمين على أنه:" خطر، غير الخطر المالي، محول من حامل عقد التأمين إلى مصدره" (piérre thérond, 2009, p14).

كما يعرف الخطر المالي على أنه:" خطر التغير المحتمل في المستقبل لأحد أو أكثر من العناصر التالية: معدل الفائدة، سعر أداة مالية، سعر سلعة، سعر الصرف، مؤشر الأسعار، مؤشر الائتمان" . (régine onomo, op-cit, p28).

ثالثا- أسس المحاسبة عن عقود التأمين على ضوء المرحلة I من (IFRS 4): لقد بقيت المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة I من (IFRS 4) حسب المعايير المحاسبية المحلية، مع وجود بعض الاستثناءات كإلغاء مؤونة التعديل، اختبار كفاية الخصوم و مبدأ محاسبة الظل. (régine onomo, op-cit, p30, valérie kervazo,op-cit,p31,louis pierart, op-cit, p12).

- إلغاء مؤونة التعديل (annulation de provision d'égalisation): مؤونة التعديل هي مؤونة يتم تكوينها من طرف شركة التأمين بهدف مواجهة تقلبات الأحداث المستقبلية الناشئة عن عمليات التأمين الخاصة بأخطار الكوارث الطبيعية، حيث يتطلب (IFRS 4) من شركات التأمين أن تلغي هذه المؤونات باعتبارها لا تمثل التزام تجاه المؤمن لهم.

- اختبار كفاية الخصوم (test de suffisance des passifs): يهدف اختبار كفاية الخصوم إلى ضمان أن التزامات التأمين ليست مقومة بأقل من قيمتها، وذلك في إطار المحافظة على المقاربات المحاسبية الموجودة، ويستند تقييم التزامات التأمين على التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين، حيث إذا دل هذا التقييم بأن القيمة المحاسبية للالتزامات غير كافية على ضوء التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، فإن هذا العجز يجب الاعتراف به في حساب النتائج.

- محاسبة الظل (la comptabilité reflet): لقد نصت المرحلة I من (IFRS 4) على استخدام مبدأ محاسبة الظل، حيث يسمح مبدأ محاسبة الظل لشركة التأمين بتغيير طرقها المحاسبية حتى تصل إلى فائض أو ناقص قيمة كامنة محاسبية على أصول تؤثر على تقييم التزامات التأمين بنفس الطريقة كما لو كان هناك فائض أو ناقص قيمة محققة فعلا، وذلك بهدف تقليل الفوارق بين الأصول المقيمة بالقيمة السوقية حسب IAS39 والخصوم المسجلة محاسبيا حسب المعايير المحلية.

رابعا- حدود المرحلة I من (IFRS 4): إن المحاسبة عن الأصول المالية بالقيمة السوقية تولد عنه عدم المطابقة بين الأصول والخصوم، حيث تم تصحيح هذه المرحلة الأولى جزئيا من خلال تطبيق محاسبة الظل، كذلك فإن هذه المرحلة الأولى من (IFRS 4) تعتبر كمرحلة انتقالية ولا تسمح بضمان المقارنة بين شركات التأمين، لأن خصوم التأمين بقي الاعتراف بها حسب المعايير المحلية الخاصة بكل شركة تأمين، مع وجود اختلافات ملحوظة في مستويات الحيطة (prudence) للمؤونات التقنية حسب المبادئ المحلية الأساسية، ومن جهة أخرى فإن محاسبة الظل (la comptabilité reflet) سببت تقلبات كبيرة في النتيجة، مما جعل قراءة، فهم ومقارنة القوائم المالية لشركات التأمين معقدة جدا. (régine onomo, op-cit, p30).

المحور الثالث: محاسبة عقود التأمين في ظل المرحلة II من (IFRS 4)

بعد إصدار المرحلة I من (IFRS 4) من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2004، والتي دخلت حيز التطبيق في 01 جانفي 2005، خاصة من طرف الشركات الأوروبية المدرجة في البورصة، ونظرا للنقائص التي شهدتها هذه المرحلة، فقد أصدر المجلس المرحلة II من (IFRS 4)، والتي ينتظر منها آثار إيجابية خاصة في مجال تقييم التزامات التأمين.

أولا- أهداف (IASB) من وراء تطبيق (IFRS 4) المرحلة II: إن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من وراء تطبيق (IFRS 4) المرحلة II هو إنتاج معيار شامل يسمح ب (thierry bordi, gildas robert, 2014, p11):

- الإجابة على أوجه القصور للمرحلة الأولى من (IFRS 4)؛
- اعتماد مبادئ واضحة للتقييم، المحاسبة والعرض قابلة للتطبيق على كل عقود التأمين؛
- تحسين عملية المقارنة بين شركات التأمين على المستوى الدولي؛
- زيادة شفافية القوائم المالية وتعزيز جودة الاتصال تجاه مستخدمي هذه القوائم المالية، كذلك تعظيم منفعة شركات التأمين مقارنة بتكاليف تطبيق هذا المعيار.

ثانيا- نطاق تطبيق المرحلة II من (IFRS 4): يجب على شركة التأمين تطبيق (IFRS 4) المرحلة II على (louis pierart, op-cit, p12):

- عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها؛
- الأدوات المالية التي تصدرها والتي تتضمن ميزة المشاركة التقديرية.

ثالثا- أسس المحاسبة عن عقود التأمين على ضوء المرحلة II من (IFRS 4): ترتكز عملية المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة II من (IFRS 4) على أربعة (04) عناصر أساسية والتي تسمى «Building Blocks »، وتتمثل في (faria caroline, 2012-2013, p,p:22,25, marc juillard, p25, régine onomo, op-cit, p36, valérie kervazo, op-cit, p34):

- أفضل التقديرات (meilleurs estimations): وتوافق متوسط التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن عقود التأمين مرجحة باحتمالات حدوثها، وبالتالي يوجد عدة سيناريوهات ممكنة، والتي يجب على شركة التأمين أن تستعمل مقاربة للقيمة الحالية المنتظرة، وذلك بتحديد أفضل التقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية في كل واحدة من هذه السيناريوهات مرجحة باحتمالات حدوثها.

- معدل التحيين (taux d'actualisation): يجب على شركة التأمين أن تقوم بتعديل التدفقات النقدية الخاصة بعقود التأمين، وذلك بأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (valeur temps de l'argent)، بواسطة معدل التحيين الذي

يتسق مع الأسعار الجارية للأسواق المتعلقة بالأدوات المالية، حيث أن تلك التدفقات النقدية لها خصائص تعكس الخصوم بموجب عقد التأمين، وذلك وفق التوقيت، العملة والسيولة.

- هامش الخطر(la marge pour risque): يعكس هامش الخطر حالة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية المستخدمة في نموذج تقييم التزامات التأمين، حيث يوافق هامش الخطر الهامش الذي يطلبه من يعيد أخذ هذه الالتزامات، وذلك لتحمل خطر عدم التأكد.

- الهامش المتبقي (la marge résiduelle): هو الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المكملة لهامش الخطر، حيث يهدف الهامش المتبقي إلى إلغاء كل كسب عند الاكتتاب وتأجيل مردودية العقد على طول فترة التغطية.

رابعا- القياس بالقيمة العادلة: لقد جاءت المرحلة II من IFRS4 بأسلوب جديد لتقييم أصول وخصوم شركات التأمين، خاصة الخصوم، وذلك بدلا من أسلوب التكلفة التاريخية الذي تضمن قصورا كبيرا خاصة عدم مراعاته للقيمة الزمنية للنقود.

يعرف المعيار $IFRS_{13}$ القيمة العادلة على أنها:" السعر الذي سيتم استلامه لقاء بيع أصل، أو دفعه لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس". (حمزة العرابي، 2012-2013، ص106).

حسب $IFRS_{13}$ يوجد ثلاث طرق مستعملة في تحديد القيمة العادلة (حمزة العرابي، نفس المرجع، ص106):

- طريقة السوق: تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والالتزامات محل القياس.

- طريقة التكلفة: تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية.

- طريقة الدخل: وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية وهذا باستخدام طريقة الاستحداث.

حيث تدير الكثير من شركات التأمين أصولها والتزاماتها المالية باستخدام القيمة العادلة لتحديد أي المنتجات تشطبها، وأي إستراتيجية استثمار تأخذ بها، كما تعكس محاسبة القيمة العادلة الواقع الاقتصادي بشكل أفضل؛ كما يحسن أسلوب القيمة العادلة كثيرا من شفافية المعلومات، حيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بشكل أكثر موثوقية بالمبلغ والتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية .(هيني فان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، 2006، ص155).

خامسا- العرض و الإفصاح المحاسبي: ينبغي على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التالية لتوضيح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في القوائم المالية (هيني فان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، نفس المرجع، ص154):

- سياساتها المحاسبية لعقود التأمين والأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المرتبطة بها؛

- أسس الاعتراف وتسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات؛

كذلك ينبغي على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تفهم:

- مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية في المستقبل من عقود التأمين؛

- سياسات وأهداف إدارة المخاطر؛

- الأحكام والشروط الجوهرية المؤثرة على مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية لشركة التأمين مستقبلا. وإذا كانت شركة التأمين تحمل بوليصة بمقتضى عقد إعادة التأمين، فإنها يجب أن تفصح عن المكاسب والخسائر المعترف بها في قائمة الدخل عند شراء عقد إعادة التأمين.

سادسا- حدود المرحلة II من (IFRS 4): تتمثل الانتقادات الموجهة للمرحلة II من (IFRS 4) في (thierry bordi, gildas robert, op-cit, p11):

- تكاليف التطبيق (تنفيذ المعيار) مرتفعة جدا مقارنة بالأرباح الناتجة عن تطبيق المعيار؛
- أصبح الاتصال المالي أكثر تعقيدا.

ومما سبق يمكن إبراز أوجه الاختلاف بين المرحلة I والمرحلة II من IFRS4.

الجدول رقم (01): يبين المقارنة بين كل من المرحلة I والمرحلة II من معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4)

الموضوع	المرحلة I من IFRS4	المرحلة II من IFRS4
الهدف	- إدخال تحسينات محدودة على محاسبة عقود التأمين؛ -الحصول من شركة التأمين على المعلومات الخاصة بعقد التأمين.	- اعتماد مبادئ واضحة للتقييم، المحاسبة والعرض قابلة للتطبيق على كل عقود التأمين؛ - تحسين عملية المقارنة بين شركات التأمين على المستوى الدولي، إضافة إلى تعزيز جودة الاتصال تجاه مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين.
نطاق التطبيق	- عقود التأمين، إعادة التأمين وعقود الاستثمار.	- عقود التأمين، إعادة التأمين والأدوات المالية.
عقود الاستثمار	- ليس لها ميزة المشاركة في الأرباح التقديرية.	- لها ميزة المشاركة في الأرباح التقديرية.
أسس المحاسبة عن عقود التأمين	- إلغاء مؤونة التعديل، اختبار كفاية الخصوم، محاسبة الظل.	- أفضل التقديرات، معدل التحيين، هامش الخطر، الهامش المتبقي.
طرق تقييم الخصوم	- يتم تقييم الخصوم وفق المعايير المحلية .	- يتم تقييم الخصوم وفق القيمة العادلة.
القوائم المالية	- غير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، نظرا لاختلاف طرق التقييم والمحاسبة من دولة لأخرى.	- تحتوي على معلومات شفافة، مفهومة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي.
حدود التطبيق	- هناك صعوبة في التطبيق ناجمة عن الاختلاف في التقييم بين الأصول والخصوم، إضافة إلى زيادة التقلبات في النتائج بسبب استخدام محاسبة الظل.	- ارتفاع تكاليف التطبيق مقارنة بالمنافع المنتظرة من تطبيق المعيار.

المصدر: من إعداد الباحثين

الخاتمة:

لقد أدى اختلاف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي إلى اختلاف طرق القياس، العرض والإفصاح المحاسبي من بيئة لأخرى، مما شكل عائقا أمام مسار العولمة الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى بذل عدة جهود من طرف الهيئات المحاسبية الدولية، حيث كللت هذه الجهود في ظهور المعايير المحاسبية الدولية، حيث تعتبر هذه المعايير كلغة مفهومة تساير ديناميكية الأنشطة الاقتصادية العالمية، ولقد حضيت الصناعة التأمينية بمكانة كبيرة ضمن نطاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويعكس هذا التوجه الأهمية الكبيرة التي أولاها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للصناعة التأمينية، حيث كرس معيار خاص بالمحاسبة في شركات التأمين، من خلال إصدار أول معيار محاسبي يتناول المحاسبة عن عقود التأمين، وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4): عقود التأمين سنة 2004، حيث تم تقسيم هذا المعيار إلى مرحلتين، حيث تعتبر المرحلة الأولى كمرحلة انتقالية، أما المرحلة الثانية فهي المرحلة النهائية للمعيار والتي تضمنت عدة محاور إيجابية للمحاسبة عن أصول وخصوم شركات التأمين، ومما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن اختلاف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي شكل عائقا أمام مسار العولمة الاقتصادية، وذلك من خلال كبح نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، انغلاق الأسواق المالية، محدودية تدفق رؤوس الأموال...الخ؛

- لقد بذلت الهيئات المحاسبية الدولية جهود كبيرة للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة الاقتصادية العالمية، حيث كللت هذه الجهود في ظهور المعايير المحاسبية الدولية التي اعتبرت كلغة محاسبية مفهومة دوليا؛

- لقد حضيت الصناعة التأمينية بأهمية كبيرة ضمن نطاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أول معيار محاسبي يتناول المحاسبة عن عقود التأمين سنة 2004؛

- إن إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4) جاء استجابة لمتطلبات الدور الحديث لشركات التأمين وهو الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، وبالتالي ضرورة وضع أسس موحدة للقياس، العرض والإفصاح، كذلك استجابة لاحتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية لشركات التأمين؛

- لقد تم إنجاز (IFRS4) عبر مرحلتين، حيث اعتبرت المرحلة I كمرحلة انتقالية، والتي تضمنت عدة نقائص خاصة في مجال محاسبة الخصوم لشركات التأمين؛

- تعتبر المرحلة II من (IFRS4) كمرحلة نهائية للمعيار، والتي استحدثت عدة آليات أهمها تقييم خصوم شركات التأمين بواسطة أسلوب القيمة العادلة، كذلك استخدام أفضل التقديرات للتدفقات النقدية لعقود التأمين، معدل التحيين، هامش الخطر والهامش المتبقي؛

- يعتبر (IFRS4) كخطوة هامة لتطوير المحاسبة في شركات التأمين، وذلك من خلال وضع أسس موحدة للقياس، العرض والإفصاح المحاسبي، الأمر الذي عزز من فهم، شفافية وقابلية المقارنة للقوائم المالية لشركات التأمين دوليا.

وبناء على الأهمية التي أصبحت تحتلها الصناعة التأمينية ضمن نطاق المعايير المحاسبية الدولية، فلقد ارتأينا إدراج التوصيات التالية:

- إن تبني المعايير المحاسبية الدولية مطلب ضروري لكل دولة راغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه؛

- على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن يدرج التفسيرات الواضحة والمبسطة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4)، حتى يمكن لشركات التأمين استيعاب مضمون وأهداف هذا المعيار؛

- على شركات التأمين أن توفر البيئة اللازمة لضمان نجاح تطبيق (IFRS4)؛ وذلك من خلال إعداد دورات تكوينية لمحاسبيها وفق مستجدات المعايير، كذلك استحداث أنظمة المعلومات...الخ؛

- ضرورة ربط جسر التواصل بين المعاهد الأكاديمية وشركات التأمين، وذلك لتبادل المعارف والخبرات في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛

- على شركات التأمين الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

قائم المراجع:

*- International Accounting Standard Board.
**- International Financial Reporting Standards 4.
***- International Organization Of Securities Commissions.

- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المحاسبة في شركات التأمين، طبعة 1429ه، المملكة العربية السعودية .

- المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

- حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2012-2013 .

- عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر، 2011 .

- عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية-متطلبات التوافق والتطبيق-، مجلة أبحاث، جامعة حلب، سوريا، 2003 .

- عيسى هاشم حسن، أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين، دراسة تطبيقية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2011 .

- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005 .

- محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998.

- مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000 .

- مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي –تجربة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002 .

- هيني فان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية، بدون طبعة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، 2006 .

- faria caroline, solvabilité II & IFRS4 vers la possibilité d'une convergence, mémoire en MBA audit et management des risques et des assurances de l'entreprise, école supérieure de l'assurance ESA, 2012-2013 .

- karim mhedhbi, analyse de l'effet de l'adoption des normes comptables internationales sur le developppent et la performance des marchés financiers émergents, thése de doctorat, université de la manouba, 2010 .

- louis pierart, IFRS:analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec solvabilité2, mémoire présenté devant l'école nationale de la statistique et de l'administration économique pour l'obtention du diplôme de la filière actuariat et l'admission à l'institut des actuaires, paris, 2011 .

- marc juillard, norme IFRS4 phase2 les évolutions à la lumière de l'exposure draft, winter & associés .
- piérre thérond, comptabilisation IFRS des engagement d'assurance, formation ERM de l'institut des actuaires, paris, 2009 .
- régine onomo, projet de norme IFRS4 phase de: vers une nouvelle comptabilisation des contrats d'assurances, mémoire présenté devant l'institut de statistique pou l'obtention du diplôme de statisticien mention actuariat, paris, 2011 .
- thierry bordi, gildas robert, IFRS4 phase 2 comprendre et analyse les principes et résultats du « re- exposure draft 2013», optimind winter, 18/03/2014 .
- valérie kervazo, normes IFRS: principes et valorisation en épargne, mémoire d'actuariat, université paris dauphine, 2008-2009 .